10 July 2001
Arabic

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

البند ١١١ (هـ) من القائمة الأولية*

البيئة والتنمية المستدامة

زيادة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٤-١	 مقدمة
٣	١٣-٥	 العولمة وتحرير التجارة
٥	١٨-١٤	 تكنولوجيا المعلومات والاتصالا
٦	٢٦-١٩	 مؤشر الضعف
..... اتخاذ تدابير أخرى لتنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
٨	٥٨-٢٧
٩	٣٦-٣١	 ألف - بناء القدرات
١١	٣٨-٣٧	 باء - التنوع البيولوجي
١٢	٤١-٣٩	 جيم - الكوارث الطبيعية والبيئية

* A/56/50.

** لم تدرج في التقرير الحاشية المطلوبة بموجب قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٤٨.

١٢	٤٤-٤٢	دال - تغير المناخ
١٣	٤٥	هاء - الموارد الساحلية والبحرية
١٣	٤٧-٤٦	واو - الموارد من المياه العذبة
١٣	٥٢-٤٨	زاي - النقل والاتصالات
١٤	٥٣	حاء - الموارد البرية
١٤	٥٥-٥٤	طاء - موارد السياحة
١٥	٥٨-٥٦	ياء - الموارد من الطاقة
١٦	٦٣-٥٩	سادسا - نحو عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية المستدامة
١٧	٦٦-٦٤	سابعا - الاستنتاجات

المرفق

١٨ قائمة بالهيئات والمنظمات والحكومات التي ردت على الطلب المتعلق بتقديم مدخلات لهذا التقرير .

أولا - مقدمة

المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“ في إطار البند المعنون ”البيئة والتنمية المستدامة“، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والخمسون تقريرا عن تنفيذ القرار.

منهجية التقرير وهيكله

- ٣ - خلال إعداد هذا التقرير، تم الاتصال بأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها، واللجان الإقليمية المختصة، بغرض تقديم مدخلاتها استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٢/٥٤. وقد رد عدد منها لتقديم تقارير موجزة عن الأنشطة المنجزة منذ عام ٢٠٠٠؛ وكانت ردودها المصدر الوحيد للمعلومات عن أنشطتها خلال تلك الفترة.
- ٤ - ويتضمن هذا التقرير أيضا معلومات عن الأنشطة التي تم القيام بها على المستوى الإقليمي من قبل الهيئات الإقليمية المشتركة بين الحكومات غير التابعة للأمم المتحدة ومن قبل عدد من الحكومات على المستوى الوطني.

ثانيا - العولمة وتحرير التجارة

- ٥ - تنطوي العولمة، من حيث المبدأ، على إمكانية التحول الاقتصادي فيما بين البلدان. وفي حين اغتنمت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية فرص النمو المتجه إلى الصادرات في سياق العولمة، فإن دولا أخرى شهدت تباطؤ النمو أو الكساد. وفي الواقع، فإن عددا كبيرا من هذه الدول يواجه بسبب موقعها الجغرافي وحالتها الاقتصادية ومشاكلها البيئية مصاعب خاصة في التوافق مع آثار العولمة وتحرير التجارة. ولمساعدة هذه الدول في جهودها لتطوير فرص اقتصادية جديدة وإزالة الأثر السلبي للعولمة، اضطلع عدد من وكالات الأمم المتحدة بأنشطة مختلفة.
- ٦ - ويهدف دعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى خفض أوجه

١ - قامت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٢/٥٥، في جملة أمور، بما يلي: (أ) دعت الهيئات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة واللجان والمنظمات الإقليمية أن تضمّن برامجها، حسب ولاية كل منها، تدابير لتنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١) وأن تحدد التدابير التي ستكفل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل؛ (ب) أهابت بالدول الأعضاء، ولا سيما مجتمع المانحين، فضلا عن الهيئات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، واللجان والمنظمات الإقليمية، أن تدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى مواصلة تنفيذ برنامج العمل من خلال القيام بجملة أمور منها توفير الموارد التقنية والمالية الكافية، مع مراعاة الإعلان^(٢) ووثيقة الاستعراض^(٣) لمواصلة التنفيذ والمتابعة الفعالة؛ (ج) أهابت بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها على الاستغلال الفعال لفوائد العولمة والتخفيف من حدة آثارها بطرق منها سد الهوة الفاصلة في التكنولوجيا الرقمية وتعزيز فرص الانتفاع من التكنولوجيا الرقمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ (د) حثت جميع المنظمات ذات الصلة على استكمال عملها المتعلق بوضع مؤشر لمواطن الضعف باعتباره مسألة ملحة.

- ٢ - وفي القرار نفسه، قررت الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند الفرعي المعنون ”مواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة“.
- (١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 وتصويباته)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٢) انظر قرار الجمعية العامة د-٢٢/٢، المرفق.

الحجم. ويتمثل هدف المشروع في تحسين كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقدرتها التنافسية، وتحسين نظام الدعم الائتماني لتلك المؤسسات، والنهوض باستراتيجيات التسويق وتحديد الفرص السوقية، وكذلك التدريب على تقنيات التعبئة، وتسيير التجارة الإلكترونية، والمعاملات بالاتصال الحاسوبي المباشر، والإعلان الإلكتروني.

٩ - وتتولى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تنفيذ برنامج خاص للتدريب لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية يتعلق بمتابعة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والجولة الجديدة للمفاوضات التجارية المقبلة المتعددة الأطراف. ويرمي البرنامج إلى تعزيز القدرة الوطنية على تناول قضايا منظمة التجارة العالمية لتمكين البلدان من استخلاص أقصى فوائد من الاتفاقات الحالية لمنظمة التجارة العالمية والوفاء بالتزاماتها. وفضلا عن ذلك، تستهدف مشاريع معينة للفاو التعاون وتسهيل التجارة في إطار التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية. وينفذ حاليا مشروع مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي ومشروع آخر في طور الإعداد من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية في جنوب المحيط الهادئ. ويضم مشروع تسهيل التجارة في منطقة البحر الكاريبي البلدان الأعضاء في منتدى منطقة الكاريبي. ويتمثل الهدف الإجمالي في تحسين حالة الأمن الغذائي في منطقة البحر الكاريبي عن طريق زيادة قيمة ونوعية المنتج الزراعي الإقليمي الذي يدخل في نطاق التبادل التجاري.

١٠ - ولمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تكيفها مع التجارة العالمية الجديدة وبيئة الأسواق، تواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تركيز جهودها على تقديم دعم شامل للسياسات الصناعية، بما في ذلك تقديم المساعدة لوضع سياسات ترمي إلى تحسين القدرة التنافسية الصناعية

عجزها الاقتصاد الهيكلي وزيادة كفاءتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية عن طريق خفض "تكاليف الصفقات". وتتصل أنشطتها بالمعلومات التجارية والتجارة الإلكترونية، وكفاءة الجمارك والنقل البحري، وتطوير الخدمات ذات الصلة باعتبارها مدخلات في الصادرات المتنافسة (على سبيل المثال الائتمان المتناهي الصغر). ويقدم الأونكتاد أيضا المساعدة لمبادرات وسياسات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ترمي إلى زيادة القدرة التنافسية للأنشطة القائمة، أو الحث على إعادة التخصص باغتنام فرص تجارية جديدة. وهناك لذلك حاجة إلى تقديم مشورة فيما يتعلق بالسياسات بشأن الفرص التجارية الجديدة والاستثمار، وكذلك البحوث والمساعدة التقنية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل تلك المتصلة بالتنوع البيولوجي والصناعات القائمة على أساس المعرفة التقليدية والخدمات الدولية. ويولى اهتمام خاص بالسياحة والخدمات الصحية والخدمات المالية الخارجية.

٧ - وعلاوة على ذلك، يساعد الأونكتاد الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية على استخلاص فرص اقتصادية أكبر من النظام التجاري المتعددة الأطراف لا سيما عن طريق الأعمال التحضيرية للمفاوضات، ومساعدة تلك الدول غير الأعضاء، سواء في الإعداد للانضمام أو في الفهم الأفضل للفوائد الصافية التي قد تجنيها من الانضمام إلى تلك المنظمة. ويدعم الأونكتاد بطريقة فعالة عمل أمانة الكومنولث/فريق العمل المشتركة للبنك الدولي بشأن الدول الصغيرة.

٨ - وكجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز القدرة التنافسية الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع رائد بشأن تعزيز القدرة الوطنية في دول جزرية صغيرة نامية منتقاة لدعم النمو المعجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجزرية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأدت أيضا المتطلبات الأخيرة لعملية العولمة والتجارة إلى تركيز اهتمام اللجنة على تقديم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية فيما يتعلق بوضع المشاريع وتنفيذها ورصدها في مجال إدارة الموانئ. واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأنشطة التدريب وبناء القدرات المتعلقة بمواءمة إحصائيات الموانئ - جمع البيانات وتبويبها وتشغيلها الآلي وتحليلها. وتضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حاليا بإجراء دراسة بشأن القضايا المتصلة بالتصدي لتحديات العولمة في البلدان الجزرية بالمحيط الهادئ. وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، ستنفذ اللجنة مشروعا بشأن تشجيع التجارة والاستثمار في البلدان الجزرية بالمحيط الهادئ عن طريق الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات.

ثالثا - تكنولوجيا المعلومات والاتصال

١٤ - يكافح عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، المتناثرة في جميع أنحاء المحيطات، للتوافق مع سرعة ونطاق هذا التحول التكنولوجي، بينما أدت عمليات العولمة إلى تعزيز مستوى الترابط والاتصال فيما بين البلدان. وتؤدي شبكة الإنترنت إلى اختصار السعة الهائلة للمحيطات التي كانت تعزل المجتمعات الجزرية عن السوق العالمي. وتعتبر إمكانية وصول الحكومات والجمهور وقطاع الأعمال إلى شبكة الإنترنت مسألة أساسية للتنمية الاقتصادية. وتقدم نسبة متزايدة سريعة من المعلومات والخدمات إلكترونيا ومن المستحيل المشاركة الكاملة في قطاعات عديدة دون إمكانية الوصول الموثوق بها والمحتملة السعر. وبالرغم من التحسن فيما يتعلق بالارتباط، فإن عددا ضئيلا للغاية من سكان الجزر لديهم وصلة منتظمة بشبكة الإنترنت لأن تكاليف الصلة مرتفعة بصورة غير عادية والوعي بالفوائد منخفض

في أسواق الصادرات والأسواق المحلية ووضع نهج جديدة لاجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيات الأجنبية.

١١ - وفي مجال التنظيم الاقتصادي لخدمات النقل الجوي الدولي، واصلت منظمة الطيران المدني الدولي تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها لتعديل وتكييف التغييرات التي تحققت من جراء العولمة والتحرير والخصخصة. وعلاوة على النشر المنتظم للمعلومات المتعلقة بالاتجاهات والتطورات، والتوجيه ذي الصلة المتعلق بالسياسات، اشتركت منظمة الطيران المدني الدولي في اجتماع عُقد في كينغستون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بين ممثلي الجماعة الكاريبية والولايات المتحدة الأمريكية، وقدمت المشورة بشأن تقديم الخدمات الجوية لـ "سموات مفتوحة" محتملة فيما بينها.

١٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، نظم المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في سياق عملية منطقة التجارة الحرة للأمريكتين، حلقات تدريبية بشأن العولمة، والقدرة التنافسية والمعايير، ترمي إلى تحسين نوعية المنتجات من أجل الأسواق الإقليمية والدولية على السواء. وقررت أيضا إدخال برنامج للمؤشرات، والذي يعتبر جزءا من "المبادرات الأوسع نطاقا لتشجيع الابتكار" والتي ترمي إلى المساعدة في وضع السياسات والتي ستضع الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع تنافسي بدرجة أكبر على الصعيد العالمي.

١٣ - وكجزء من عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تسهيل تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، جرى إعداد تقييم للحالة الاقتصادية والاجتماعية لاقتصادات الجزر في عام ١٩٩٩ ونُشر في عام ٢٠٠٠. ويتمثل الهدف من العملية في تعزيز تخطيط السياسات والمساعدة في وضع استراتيجيات للنمو الاقتصادي المستدام وتنمية البلدان

المعلومات والاتصال، إلى الدول التي لا تتوفر لها الموارد لاستثمارها في تكنولوجيا المعلومات أن تسعى إلى الحصول على مساعدة عن طريق المنظمة من أجل إنشاء وحدات حاسوبية في منظماتها المحلية للطيران المدني بغية الوصول إلى هذه معلومات المنظمة. وتطوعت اليابان بتقديم المساعدة إلى هذه الدول. فضلا عن ذلك، قامت المنظمة بالاتصال بالجمعية الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية للطيران لتقديم اقتراح لإجراء اختبار رائد لربط الدول غير المتصلة بشبكة الإنترنت.

١٨ - وفي سياق مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي واستجابة لتحديات عصر العولمة والمعلومات في أفريقيا، تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا مساعدة بلدان مثل سيشيل وموريشيوس والرأس الأخضر على بناء قدرات المشاريع الصغيرة في مجال التجارة الالكترونية وهيئة بيئة داعمة لتقدمها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ حلقة عمل بشأن تيسير التجارة والاستثمار باستخدام تكنولوجيا المعلومات. وسلمت حلقة العمل، في جملة أمور، بأن نقص الترتيبات المؤسسية لتنسيق السياسات المتعلقة بالمعلومات في بلدان جزر المحيط الهادئ يعتبر قييدا على الوعي الإنمائي في هذه البلدان.

رابعاً - مؤشر الضعف

١٩ - أُعد أيضا هذا الاستعراض لهذا الموضوع استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٢/٥٥ الذي حثت فيه الجمعية جميع المنظمات ذات الصلة على استكمال عملها المتعلق بوضع مؤشر لمواطن الضعف باعتباره مسألة ملحة.

٢٠ - وتستمر معالجة مسألة الضعف من خلال جهود منظمات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية. ويضطلع

للغاية. وتتيح شبكة الإنترنت فرصا جديدة لبناء الشراكات بالرغم من عزلة الهيئات التأسيسية للجزر.

١٥ - وتستضيف حاليا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أنشأها أصلا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كنتيجة للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأصبحت الشبكة وسيلة هامة للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل ولبناء الشراكات. وفي عام ١٩٩٩، وفي نهاية مرحلته الأولى، تطور موقع شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الشبكة العالمية إلى مصدر رئيسي للمعلومات الإنمائية لهذه الدول مع وجود أدوات متفاعلة للمناقشات، وأنباء الجزر، والأحداث، والوثائق الفعلية. وفي مرحلته الثانية الحالية يركز المشروع على بناء القدرات المتعلقة بالمعلومات الإنمائية المستدامة في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية ويرمي إلى زيادة الوعي والمشاركة الشاملين لجميع أصحاب المصالح في الشبكة وفي برنامج العمل. وتتلقى الشبكة حاليا أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ اتصالا شهريا. ويجري تمويل الشبكة عن طريق التبرعات وتحتاج بشدة حاليا لتمويل إضافي.

١٦ - وخلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ستقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بإطلاق مشروع شامل بعنوان "الجزر الصغيرة، صوت عام ٢٠٠٤"، والذي سيساعد، عن طريق إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في وسائط الإعلام القائمة، أن تصبح آراء المجتمع المدني بشأن القضايا البيئية والإنمائية عنصر حافز فعال من أجل الأنشطة التي تجري على أرض الواقع في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتوفر أساسا مرجعيا لبقية العالم.

١٧ - وطلبت منظمة الطيران المدني الدولي، في جهودها لتعزيز فرص التكنولوجيا الرقمية في ميدان تكنولوجيا

البلدان نموا: عدم الاستقرار الاقتصادي الناتج عن الصدمات الطبيعية والاقتصادية الخارجية، والتعرض لهذه الصدمات حسبما يقاس بواسطة درجة التركيز الاقتصادي، والعجز الاقتصادي الناتج عن صغر الحجم الذي يوضح بطريقة ذات دلالة الضعف الاقتصادي للبلدان الصغيرة.

٢٢ - ولإعطاء الضعف معنى أوسع نطاقا، تعمل منظمة الأغذية والزراعة حاليا على وضع أنظمة للمعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، التي هي عبارة عن شبكة لأنظمة تجمّع وتحلل وتنتشر المعلومات المتعلقة بمشكلة الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية. ويمكن للتطور الحديث نسبيا لهذه الأنظمة أن يوفر المزيد من المدخلات فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية. وتشمل المؤشرات التي سيجري رسم خرائط لها على الصعيد الوطني ودون الوطني: الوضع التغذوي، والاستهلاك الغذائي، والصحة الأساسية، الصحة الإنجابية، والتعليم، والمالية العامة، والأزمة الاجتماعية - السياسية، والسكان، والتجارة الخارجية، والأسواق المحلية، والدخل والاستحقاقات، والكوارث البيئية، والخصائص المناخية والجيوفيزيائية، والأوبئة والأمراض الحيوانية الرئيسية، والأوبئة والأمراض النباتية الرئيسية، والزراعة، والإنتاج الغذائي والتوزيع.

٢٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، يضطلع المقرر دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حاليا بتنفيذ مشروع بشأن موضوع "إعداد القواعد والبيانات الإحصائية الاجتماعية واتباع أسلوب منهجي لوضع مؤشر قياسي لمستوى الضعف الاجتماعي خاص بالدول النامية الجزرية الصغيرة" والذي سيتولى إنشاء وتشغيل قاعدة بيانات تساعد على بناء القدرات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي من أجل رصد وتقييم الضعف الاجتماعي في منطقة البحر الكاريبي.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدور نشط في عمل الأمم المتحدة لوضع مؤشرات تقيس ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وزود لجنة السياسات الإنمائية، في سياق الاستعراض الثلاثي الأخير لقائمة أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٠، بنذ عن ضعف أقل البلدان نموا من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية التي كانت تقترب من عتبة الخروج من هذه الفئة. واستخدمت لجنة السياسات الإنمائية هذه المواصفات كمعلومات لتكملة البيانات المستمدة من المؤشرات القطرية الشاملة المستخدمة لتحديد قائمة أقل البلدان نموا، ولا سيما مؤشر الضعف الاقتصادي الجديد. واعتبارا من عام ١٩٩٧، كانت هناك أربع حالات للخروج المحتمل من وضع أقل البلدان نموا: الرأس الأخضر وساموا وفانواتو وملديف. وقد سلطت نُبذ الضعف الضوء على جوانب الضعف للدول ذات الصلة والتي لا يمكن قياسها عن طريق مؤشر الضعف الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، في حالة الرأس الأخضر، بينت المواصفات وجود ضعف شديد إزاء عدم الاستقرار في المعونات والتحويلات النقدية، التي يعتمد عليها الاقتصاد بدرجة كبيرة. وفي حالة ملديف، أبرزت المواصفات أوجه العجز الهيكلي الناتجة عن صغر حجم الأرخبيل وبعده، مما أدى إلى تضخيم الضعف إلى صدمات طبيعية واقتصادية.

٢١ - وأبلغ الأونكتاد كذلك بأنه يأخذ بالرأي القائل بأن مؤشر الضعف الاقتصادي الذي تستخدمه اللجنة في استعراضها الدوري لقائمة أقل البلدان نموا هو أفضل مؤشر متاح للضعف في الوقت الحالي، ليس فقط لتحديد قائمة أقل البلدان نموا، ولكن أيضا لقياس الضعف الاقتصادي لأي بلد نامٍ. ويعكس مؤشر الضعف الاقتصادي، الذي يعتبر مؤشرا مركبا قائما على أساس خمس متغيرات ويتم حسابه على أساس ١٢٨ بلدا، الأبعاد الأساسية الثلاث للضعف الاقتصادي، ويسلط الضوء على المشاكل الفعلية لمعظم أقل

المقرر عقده في آب/أغسطس ٢٠٠١، إلى تشجيع المشاركة والتعاون الطوعي من قبل أكبر عدد ممكن من البلدان المستهدفة.

خامسا - اتخاذ تدابير أخرى لتنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٧ - دعت الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون للجمعية العامة إلى بذل الجهود مجددا لتحقيق التنفيذ التام لبرنامج العمل وواصل عدد كبير من وكالات منظومة الأمم المتحدة، في نطاق ولاياتها، تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الإنمائية. وعلى سبيل المثال، يواصل مرفق البيئة العالمية، من خلال وكالاته المنفذة، تمويل مشاريع وبرامج في البلدان الأعضاء من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى أنشطته المعتادة المتعلقة بالطاقة المتجددة، وحماية النظام الإيكولوجي، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، يُبذل جهد هام في مجال المياه الدولية لتحديد وتنفيذ برنامج عمل استراتيجي يتعلق بالبيئة الساحلية، وموارد المياه العذبة، وإدارة مصائد الأسماك في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمحيط الهادئ. ويجري النظر في اتخاذ تدابير مماثلة من أجل دول منطقة البحر الكاريبي الداخلة في شراكة مع الجماعة الكاريبية. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق عدد كبير من برامج وأنشطته (برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية أو صندوق بناء القدرات للقرن ٢١) وعن طريق مساعدة مرفق البيئة العالمية في وضع استراتيجيات وخطط وبرامج لبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٤ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمشروع بشأن اختبار مؤشرات التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ والذي جرى في إطاره اختبار مجموعة مؤشرات لجنة التنمية المستدامة في أربعة بلدان بالمنطقة بما فيها ملديف. وفي المرحلة التالية، تعترم أمانة اللجنة وضع مشروع للاضطلاع بالمزيد من العمل بشأن وضع مؤشر للضعف حتى يمكن إدماج مستوى الضعف البيئي والاقتصادي والاجتماعي/البشري في مؤشر أشمل للضعف يطبق على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٥ - وتواصل لجنة المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية التركيز على ضعف البيئة الطبيعية أمام المخاطر البشرية والطبيعية. وتضطلع اللجنة حاليا بمشروع بشأن مؤشر الضعف البيئي الذي يضع في الاعتبار التطور الجاري ويشمل جميع بلدان المحيط الهادئ. وفي هذا السياق، يجري تجميع نبذات الضعف البيئي بالنسبة لجميع بلدانها الأعضاء. والتزم عدد كبير آخر من الدول الجزرية الصغيرة النامية بما فيها بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وسانت لوسيا ومالطة وموريشيوس بتقديم الدعم لتوفير بيانات قطرية عن الضعف البيئي من أجل تمحيص واختبار مؤشر الضعف البيئي في المستقبل. وأبلغت حكومة بالاو بأنها جمعت بنجاح ١٠٠ في المائة من بيانات مؤشر الضعف البيئي المطلوبة لدراسة اللجنة. ووفرت البيانات الأساس لاختبار مبدئي للنموذج الذي استكمل في شباط/فبراير ٢٠٠٠ وقدم في تقرير المرحلة الثانية المعنون "مؤشر الضعف البيئي: المؤشرات والنبذات الإنمائية والمؤقتة بتوفالو وساموا وفيجي وفانواتو".

٢٦ - ويساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تطوير مؤشر الضعف البيئي عن طريق دعم عمل لجنة المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية الذي تضطلع به في هذا الميدان. وستشارك المنظمات في استضافة اجتماع للبلدان المهتمة للمشاركة في مشروع مؤشر الضعف البيئي. ويهدف الاجتماع، الذي من

بطبيعته. وبالإضافة لتمويل عدد كبير من المشاريع الثنائية، تقدم كندا الدعم إلى المنظمات المحلية الإقليمية (على سبيل المثال الجماعة الكاريبية) ومبادرات البناء المؤسسي وبناء القدرات في مجالات مثل العلوم البحرية، وتقييم الموارد البحرية، والسياسة المتعلقة بالمحيطات، وتكنولوجيا ما بعد الصيد لمصائد الأسماك بغية تسهيل تملك الشركاء للمراجح بصورة أكبر.

٣٠ - وتقدم الدانمرك الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد القطري، وكذلك من خلال المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية مثل برنامج البيئة الإقليمي في جنوب المحيط الهادئ وعن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشمل المساعدة تمويل مشروع لبرنامج البيئة الإقليمي في جنوب المحيط الهادئ لتعزيز معارف وقدرات حكومات جزر المحيط الهادئ ومنظماتها الإقليمية في ميدان تغير المناخ والمسائل البيئية ذات الصلة، وتمويل مشروع آخر بشأن بناء القدرات فيما يتعلق بالتكامل التكنولوجي والاقتصادي للطاقة المولدة من الرياح والتكنولوجيات الأخرى ذات الصلة للطاقة المتجددة في الشبكات الكهربائية لبلدان جزر المحيط الهادئ. ويجري تنفيذ المشروع الأخير بصورة مشتركة بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة جنوب المحيط الهادئ ولجنة المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية.

ألف - بناء القدرات

٣١ - تنشط إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما شعبة التنمية المستدامة، من خلال وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تخطيط وتنظيم سلسلة من حلقات العمل التي تستهدف أن تكون بمثابة مبادرات لتطوير القدرات. وهي تشمل حلقة عمل بشأن تغير المناخ عُقدت في ساموا في تموز/يوليه ٢٠٠٠ لمناقشة احتياجات بناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتغير المناخ، وتوفير المناظير القطرية المتعلقة بنشوء قضايا تغير

٢٨ - وعلى الصعيد الوطني، اتخذت الدول الجزرية الصغيرة النامية مختلف التدابير لتنفيذ برنامج عمل بربادوس. وأبلغت حكومة جزر البهاما، على سبيل المثال، عن اتخاذ عدد كبير من الإجراءات في مجالي تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، والكوارث الطبيعية والبيئية، وإدارة النفايات، والموارد الساحلية والبحرية، وإدارة الأراضي، وموارد الطاقة، والتنوع البيولوجي، والمؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية، والعلم والتكنولوجيا. وتشمل الإجراءات إجراء دراسة بشأن تغير المناخ في جزر البهاما والتي تعتبر جزءاً من جهد الحكومة لوضع خطة عمل وطنية بشأن تغير المناخ للوفاء بالتزاماتها إزاء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وتنظيم حلقتي عمل في عام ٢٠٠٠ بشأن موضوعي "حفظ الحياة البحرية والبحوث في جزر البهاما" و "إدارة المنطقة الساحلية في جزر البهاما". وكانت الحلقتان الدراسيتان تستهدفان توعية الجمهور وجمعت العلماء والمهنيين والطلبة والمواطنين المهتمين لمناقشة المسائل البيئية.

٢٩ - وتؤيد حكومة استراليا الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تمويل مشاريع وبرامج تعالج مسائل غطاها برنامج العمل. وأدرجت استراليا هذه المسائل في استراتيجيتها لتنمية جزر المحيط الهادئ للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١. وتورد الاستراتيجية بالتفصيل مبادرات لبرنامج إقليمي وثنائي لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تعزيز المؤسسات، وبناء القدرات، ونقل المهارات والتكنولوجيا بواسطة الدول فرادى والمنظمات الإقليمية الرئيسية. وأدرجت كندا الشواغل الواردة في إطار برنامج العمل في برمجتها الثنائية وكذلك في جهودها التعاونية في إطار النظام الإنمائي المتعدد الأطراف. ويتمثل نهج كندا في إدماج المسائل الواردة في برنامج العمل في البرامج الرئيسية ويعتبر عدد كبير من المشاريع الممولة شاملاً لعدة قطاعات

المناخ، وتوفير مدخلات من المشاركين من المجتمع الدولي. وجرى الاضطلاع بهذا النشاط بصورة مشتركة مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وعقدت حلقة عمل أخرى مشتركة بين الإدارة وتحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن السلامة البيولوجية في سانت كيتس ونيفيس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لمناقشة المناظير القطرية بشأن السلامة البيولوجية وكذلك احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية لبناء القدرات. ويعتزم التحالف عقد سلسلة من حلقات العمل لتغطية مسائل ملحة أخرى، بما في ذلك التجارة والبيئة مع استمرار التركيز على احتياجات بناء القدرات، بما في ذلك المهارات والتقنيات من أجل المفاوضات الدولية.

٣٢ - وعلاوة على ذلك، وجهت الإدارة نداء إلى الحكومات والمجموعات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى تقديم حالات تبين مستوى ونطاق مشاركتها في المسائل المتصلة بزيادة تنفيذ برنامج العمل. وتم إدراج القصص الواردة في المجلد الخامس من "قصص نجاح التنمية المستدامة"، وهو منشور متكرر لشعبة التنمية المستدامة. وقدمت قصص النجاح التي جُمعت إلى لجنة التنمية المستدامة لمساعدتها على تقاسم الخبرات الإيجابية وتشجيع تبادل المعلومات بشأن التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم وضع القصص أيضا على شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويسلم الالتزام المبين والشراكات التي أقيمت والنتائج التي تحققت أن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ممكنة وتحث. وأسفرت المشاريع والأنشطة المبلغ عنها عن نتائج هامة واشتملت على شراكات فيما بين مختلف العناصر الفاعلة.

٣٣ - وتضع الإدارة حاليا مشروعاً لتعزيز جهود بناء القدرات في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق إنشاء وتعزيز صلات مؤسسية وتدفقات المعلومات بين المنظمات الرئيسية

صاحبة المصلحة في التنمية المستدامة في بربادوس وملديف وكوستاريكا. ولقد تحقق هذا من خلال إقامة ترتيب "توأمة" بين بربادوس وملديف، مع تقديم كوستاريكا لدعم مؤسسي. وتشارك الإدارة أيضا في تنفيذ مشروع بناء قدرات الحساب الإنمائي لتحسين إدارة المياه في بلدان منتقاة بأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية في جنوب المحيط الهادئ. وسيستند المشروع إلى شبكة للتعليم من بعد، وسيشتمل أيضا على مدخلات من جامعة الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية. وسيضع المشروع منهج دراسي أساسي في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ وتحديد الاحتياجات الإقليمية والقطرية بغية وضع المنهج الدراسي حسب الطلب؛ وإقامة شبكات إلكترونية إقليمية؛ وتدريب صانعي القرارات والمدربين؛ وإقامة صلات مع المناطق الأخرى بغية تسهيل التدريب من خلال "مركز التعليم الفعلي للمياه". وبالإضافة إلى ذلك، قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المساعدة إلى المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريشيوس لوضع إطار التعاون القطري لسيشيل. وتولى خبراء الإدارة واستشاري محلي استعراض خطط الإدارة البيئية الوطنية لسيشيل واستراتيجية وطنية وخطة عمل للتنوع البيولوجي، وبرنامج استثمارات القطاع العام والوسائل والتقارير الأخرى المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، وقدمت بنجاح إطار التعاون القطري إلى حكومة سيشيل للنظر فيه وإقراره.

٣٤ - وعقدت اليونسكو في إيبيا في ساموا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ حلقة عمل أقاليمية تضم مشاركين من مناطق البحر الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الهادئ للنهوض بالعمل المشترك بين القطاعات، والربط بين المشاريع الميدانية في الجزر الصغيرة، وأنشطة رئاسة الجامعات والتوأمة فيما بينها. ويتمثل خط العمل الأساسي في تطوير الأنشطة

باء - التنوع البيولوجي

٣٧ - يجري الاضطلاع بعدد من الأنشطة مع التركيز بصفة خاصة على الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار برنامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي. وسيجتمع فريق مخصص للخبراء التقنيين المعني بالمناطق البحرية والساحلية المحمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ للنظر في قيمة وآثار المناطق البحرية والساحلية المحمية على التنوع البيولوجي. وتتعاون أمانة الاتفاقية بنشاط مع الاجتماع العالمي للاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، والتقييم العالمي للمياه الدولية. ويتولى هذا التقييم وضع منهجيات تقييم قائمة على أساس مؤشرات من أجل المياه البحرية والساحلية والداخلية والتي ستطبق على نطاق إقليمي. وبغية تعزيز عمله بشأن التنوع البيولوجي، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وحدة للشعب المرجانية في شعبته للاتفاقيات البيئية والتي تعمل بصورة وثيقة مع الشركاء الدوليين في جهد متضافر يعكس اتجاه تدهور الشعب المرجانية ولزيادة الدعم الدولي والوطني والمحلي لحفظ الشعب المرجانية والاستخدام المستدام لها. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى بلدان منطقة شرق البحر الكاريبي لوضع استراتيجيات وإجراءات للتنوع البيولوجي تلخص الاستخدام الأكثر فعالية للموارد الطبيعية للبلدان.

٣٨ - وبغية تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة الأفريقية على ملاحقة التدهور البيئي البحري، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حالياً مع الشركاء لإعداد الاستعراض الحكومي الدولي الأول لعام ٢٠٠١ لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن الأنشطة البرية. وسيصدر عن الاستعراض برنامج عمل

المعنية بالمجالات ذات الأولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والإسهام على نحو فعال في تنفيذ الإعلان ووثائق الاستعراض، وغيره من الاتفاقيات وخطط العمل المتعددة الأطراف وهو وارد في مشروع برنامج المنظمة وميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٣٥ - وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تركيز جهدها على تقديم المساعدة التقنية في ميدان سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير روح المبادرة؛ وعلى رفع كفاءة الصناعات الزراعية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمهارات التقنية ذات الصلة. وتتمثل إحدى قصص النجاح الأخيرة لليونيدو في دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مشروع بشأن تدعيم القدرة التنافسية لقطاع التصنيع في جامايكا مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والذي ساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية في هذا المجال.

٣٦ - ويركز مرفق البيئة العالمية جهوده على تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء من الدول الجزرية الصغيرة النامية للنهوض بقدرتها على التعامل مع التدهور البيئي والإدارة البيئية العالمية، وتشمل هذه القيام في عام ٢٠٠٠ بتنظيم حلقتي عمل بشأن الموضوع تعقدان في دومينيكا وترينيداد على التوالي. وسيجري تنظيم حلقتي عمل أخريين في عام ٢٠٠١: إحداهما من أجل جزر القمر وموريشيوس وسيشيل والأخرى من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية بالحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك، تم مؤخرًا الموافقة على مبادرة أطلقها أخيراً مرفق البيئة العالمية بعنوان مبادرة تنمية القدرات، وهي شراكة استراتيجية بين أمانة مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك استجابة للطلب المتزايد على بناء القدرات لتنفيذ اتفاقيات تغير المناخ والتنوع البيولوجي، ومعالجة قضايا تدهور الأراضي.

دال - تغير المناخ

٤٢ - في مجال تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي بالولايات المتحدة، ووكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة بتمويل حلقة عمل دولية بشأن المناخ والصحة بالدول الجزرية الصغيرة، ومنطقة غرب المحيط الهادئ والتي عقدت في إيبيا بسماوا في تموز/يوليه ٢٠٠٠ وشاركت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في وضع نظم الرصد البيئي بما في ذلك مكافحة انبعاثات غاز الدفيئة وتلافيها. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية الدعم إلى ستة بلدان في منطقة شرق البحر الكاريبي لإصدار بيانات أساسية والدعوة بشأن مسائل تغير المناخ وساعد في وضع استراتيجيات وطنية وخطط عمل لمعالجة تغير المناخ وآثاره العكسية.

٤٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، أبلغت منظمة الدول الأمريكية عن قائمة بمشاريع تفصيلية نفذت في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر؛ والموارد الساحلية والبحرية؛ وموارد المياه العذبة؛ وموارد الطاقة؛ والمؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية؛ والمؤسسات الإقليمية؛ والتجارة؛ والكوارث الطبيعية والبيئية؛ وتخفيف المخاطر. وتشمل هذه المشاريع: مشروع التخطيط الكاربي للتكيف مع تغير المناخ العالمي والذي استهدف تقديم الدعم لـ ١٢ بلدا مشاركا بمنطقة البحر الكاريبي للاستعداد للتصدي للآثار المعاكسة لتغير المناخ العالمي، لا سيما ارتفاع سطح البحر في المناطق الساحلية والبحرية عن طريق تقييم أوجه الضعف، وتخطيط التكيف، وبناء القدرات المرتبطة بتخطيط التكيف. ويجري حاليا متابعة المشروع في شكل مشروع جديد بعنوان "تنفيذ التكيف مع تغير المناخ وتغير المناخ العالمي في منطقة البحر

واقعي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ بشأن أساس الأنشطة والأولويات الإقليمية الحالية.

جيم - الكوارث الطبيعية والبيئية

٣٩ - تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية للخطر وتعاني بطريقة ملموسة من جميع أنواع المخاطر الطبيعية تقريبا. وتعتبر المخاطر ذات الصلة بالمناخ بصفة خاصة والظواهر المرتبطة بها: هطول الأمطار، والفيضان، والرياح العنيفة، والانهيارات الأرضية، وهبوب العواصف الساحلية، تهديدا جديا محتملا للزراعة والسياحة ومصائد الأسماك. ولمعالجة هذه المسألة، واصلت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تنظيم الإنذار المبكر وإدارة الكوارث.

٤٠ - وواصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، من خلال برنامج الأعاصير المدارية، تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها للتخفيف من كوارث الأعاصير المدارية. وقدم البرنامج المساعدة بصفة خاصة لرفع مستوى قدرات الأرصاد الجوية الوطنية والخدمات الهيدرولوجية لتقديم تنبؤات أفضل وتحذيرات أكثر فعالية بشأن الأعاصير المدارية والفيضانات وهبوب العواصف المتصلة بها عن طريق نظم منسقة على الصعيد الإقليمي. واشتملت أنشطة البرنامج أيضا على تنظيم حلقات عمل والاشتراك في رعاية دورات تدريبية مخصصة لموظفي التنبؤات الجوية بالأعاصير المدارية.

٤١ - وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة لخفض المخاطر من أجل حوض البحر الكاريبي ترمي إلى تعزيز قدرات إدارة وخفض مخاطر الكوارث والإنعاش المستدام في المرحلة التالية للكوارث. ويقدم أيضا الدعم لوضع استراتيجية إقليمية من أجل دمج الإدارة الشاملة للكوارث في العمليات الإنمائية لدول منطقة البحر الكاريبي.

لحالات الطوارئ واحتواء الأضرار البيئية التي ترجع إلى حوادث أو أحداث تتصل بالنقل البحري، تعمل وحدة التنسيق الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع جزر الأنتيل الهولندية بوضع ترتيبات مؤسسية لإنشاء مركز إقليمي للتدريب والمعلومات في كوراساو من أجل الاستجابة لحالات الانسكاب النفطي والتخطيط لحالات الطوارئ.

واو - الموارد من المياه العذبة

٤٦ - يبدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ مشروع رائد تتولى حكومة السويد رعايته وتتولى تنفيذه لجنة المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية، لتمكين النساء في مجال تجميع مياه الأمطار. وسينفذ المشروع في منطقة ريفية أو منطقة حضرية في إحدى جزر المحيط الهادئ ومن المتوقع أن يبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠١.

٤٧ - وهناك مبادرة رئيضية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية تتمثل في وضع نظام لرصد الدورات الهيدرولوجية العالمية، والتي ترمي إلى بناء القدرات للخدمات الهيدرولوجية الوطنية وتعزيز التعاون الدولي في معالجة مسائل الموارد المائية. وينفذ النظام بواسطة مجموعة من المشاريع الإقليمية لرصد الدورات الهيدرولوجية. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المساعدة إلى ملديف في مجال التخطيط الاستراتيجي للموارد المائية والأنشطة المتصلة بمشاركة القطاع الخاص في إمدادات المياه العذبة. واشتملت على استعراض للقوانين واللوائح القائمة بشأن إمدادات المياه والمرافق الصحية في ملديف.

زاي - النقل والاتصالات

٤٨ - تواصل المنظمة البحرية الدولية، في إطار المجال البرنامجي للنقل والاتصالات، تقديم المساعدة إلى منطقة البحر الكاريبي عن طريق القيام في جملة أمور بتنفيذ المشاريع

الكاريبي“ الذي سيتولى تمويله مرفق البيئة العالمية ووكالات مانحة أخرى. ويتمثل الهدف الرئيسي للجهد الجديد في مراعاة التكيف مع تغير المناخ في عملية التخطيط الإنمائي للبلدان المشاركة.

٤٤ - وعلى الصعيد الوطني، أنشأت حكومة بالاو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ مكتب الاستجابة البيئية والتنسيق لتعزيز التنسيق بين جميع الوكالات الحكومية والوكالات غير الحكومية لمعالجة القضايا البيئية. ويختص المكتب بأداء التزامات بالاو بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتصحر. وعلاوة على ذلك وبالإضافة لإنشاء لجننتين مكونتين من وكالات متعددة لمعالجة الاحترار العالمي. واضطلعت بالاو بإدارة حلقات عمل عديدة لأصحاب مصالح عديدين بشأن قضايا الطاقة، واستخدام الأراضي وتدهورها، وحفظ الموارد البحرية، والأعشاب السريعة الانتشار، والسياحة المستدامة، وتخفيف حدة الجفاف. واعترمت بالاو أيضا بتنظيم حلقتها الدراسية الأولى بشأن حصر ظاهرة الدفيئة في حزيران/يونيه ٢٠٠١ وحلقة عمل ثانية لتقييم استيراد البلد المواد المستنفدة للأوزون.

هاء - الموارد الساحلية والبحرية

٤٥ - في ميدان الموارد الساحلية والبحرية، بدأ المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييما بيئيا متكاملًا للمناطق البحرية والساحلية لمنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع مركز هندسة الخلجان والسواحل وإدارتها بيئيا بكوبا. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى البرنامج البيئي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع عدد من المشاريع بما في ذلك مشروع بشأن الإدارة المتكاملة لمساقط المياه والمناطق الساحلية وإنعاش الخلجان الموبوءة. وفي مجال الاستجابة

المنخفض التكلفة في الرأس الأخضر، وجزر القمر، وبربادوس، وجزر البهاما، والبحرين، ونيوي، وملديف.

٥٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، ركزت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا المجال في عام ٢٠٠٠ على الجهد الرامي إلى تحرير النقل الجوي فيما بين البلدان الأفريقية، بما فيها سيشيل، وموريشيوس، وجزر القمر. وجرى تنظيم حركة عمل دون إقليمية بشأن تحرير النقل الجوي لوضع خطة عمل وتوعية الدول الأعضاء والمخمين الثنائيين بشأن القضية، وكذلك السعي للحصول على دعم المخمين.

حاء - الموارد البرية

٥٣ - يعالج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قضايا التدهور البيئي وتدهور الأراضي الناجم عن الضغط السكاني المرتفع على الموارد البرية المحدودة والممارسات الزراعية المستدامة من خلال مشاريع تعمل على إدماج تدابير حفظ الموارد الطبيعية مع المبادرات الإنمائية الريفية. ووضع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ورقة للفرص الاستراتيجية الإقليمية لبلدان منطقة شرق الكاريبي وترينيداد وتوباغو بغية تحديد المشاكل المشتركة والحلول المحتملة داخل المنطقة.

طاء - موارد السياحة

٥٤ - في مجال السياحة، يتولى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حاليا تمويل منظمة غير حكومية يوجد مقرها في سانت لوسيا من أجل الاضطلاع ببرنامج تدريبي في مجال الموارد الطبيعية والسياحة الإيكولوجية في جزر دومينيكا، وغرينادا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين. وتتمثل أهداف المشروع الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٠ في تحديد أشكال تطوير السياحة المجتمعية التي تساهم في التنمية الريفية وتحديد عمليات مشاركة المجتمعات الملموسة في وضع وإدارة المشاريع المشتركة السياحية لدعم التنمية الريفية. ومن بين الأنشطة المضطلع بها المرتبطة بالمشروع عقد حلقة إقليمية

الإقليمية الجارية التي تغطي المجالات التالية: التشريع البحري الوطني؛ ووضع وتحديث خطط الطوارئ الوطنية والإقليمية لمكافحة ومراقبة التلوث البحري الناتج عن السفن؛ وتقديم المساعدة بشأن التدريب البحري؛ وسلامة الموانئ وأمنها. وتغطي المشاريع الإقليمية المستقبلية إدارة السلامة البحرية ومنع ومكافحة التلوث البحري.

٤٩ - وفي منطقة جزر المحيط الهادئ، تضطلع المنظمة البحرية الدولية بتنفيذ ستة برامج إقليمية بشأن: الاستجابة لحالات الانسكاب النفطي؛ والتشريع الوطني ومكافحة التلوث؛ ورصد وإدارة التخلص من الفضلات؛ وتحديث القانون البحري في منطقة جنوب المحيط الهادئ؛ والإدارة البيئية للموانئ؛ والإدارات البحرية.

٥٠ - وستركز أنشطة التعاون التقني للمنظمة البحرية الدولية لمنطقة جزر المحيط الهادئ بالنسبة لبقية عام ٢٠٠١ على مساعدة الإدارات البحرية على الاضطلاع بمسؤولياتها بصفتها دول العلم والميناء، ووضع القانون البحري الإقليمي الجديد، وعلى تحسين الإدارة الإقليمية لتشغيل الموانئ وفضلات السفن. وجرى إعداد وإقرار برنامجين مستقبليين للمنطقة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على أن تتمثل أهدافهما في زيادة تعزيز إدارة وتشريعات السلامة البحرية وتشجيع تنفيذ الاتفاقيات الدولية وخطط الطوارئ الإقليمية للانسكابات البحرية. وستنفذ البرامج أساسا عن طريق توفير الخدمات الاستشارية، وتحديث التشريعات الوطنية، وتدريب المواطنين في المنطقة.

٥١ - وواصلت منظمة الطيران المدني الدولي جهودها لتعزيز خدمات النقل الجوي ومرافقه على الصعيدين الوطني والمحلي مع التركيز بصفة خاصة على حماية البيئة، والسلامة والحلول المبتكرة التي تتميز بكفاءة استخدام الطاقة والنقل

السياحة على أصول ومميزات وطاقات كل جزيرة وتكامل مجموعة متنوعة من عناصر الجذب السياحي والخدمات السياحية.

ياء - الموارد من الطاقة

٥٦ - واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنفيذ مشاريع عديدة في ميدان الطاقة الجديدة والمتجددة في عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونظمت بالتعاون مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة حلقة عمل في قبرص في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لمناقشة مسائل تتصل بالطاقة والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية وتبادل المناظير الإقليمية والأفكار المتعلقة بالمشاريع. وقدمت اليونيدو الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال البحوث والتنمية واستخدام مصادر الطاقة المتجددة وكذلك تعزيز كفاءة التكنولوجيات القائمة، وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، سيبدأ مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترينيداد تقديم المساعدة إلى ١٦ بلدا عضوا بالجماعة الكاريبية لتنفيذ المشروع الإقليمي لمرفق البيئة العالمية بشأن تطوير الطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى مشروع كامل لمرفق البيئة العالمية بشأن الطاقة والكفاءة والتحول إلى الطاقة المتجددة.

٥٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، قدمت منظمة الدول الأمريكية الدعم التقني إلى جزر البحر الكاريبي من أجل مبادرات الطاقة المتجددة وكفاية الطاقة. وأتاح مؤتمر الدول الأمريكية للطاقة المتجددة الذي عُقد في واشنطن العاصمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لصانعي قرارات الطاقة الرئيسيين الفرصة لتبادل أفضل الممارسات واستخلاص الدروس من تجربة الآخرين فيما يتعلق باستخدامات تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاية الطاقة. وعزز المؤتمر

تدريبية بشأن السياحة المجتمعية وحلقة دراسية إقليمية بشأن متطلبات السياسة العامة لإدماج السياحة في السياسات الإنمائية الريفية. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ضمن أنشطة أخرى، بالاشتراك مع منظمة السياحة العالمية برعاية المؤتمر الدولي المعني بالسياحة المستدامة في منطقة جزر آسيا والمحيط الهادئ، والذي عقد في سانيا بالصين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وركز المؤتمر على الحاجة إلى تكامل التخطيط من أجل السياحة مع خطط التنمية الوطنية وإدارة الموارد؛ ودور مختلف أصحاب المصالح والحاجة إلى التعاون فيما بينهم؛ وتخطيط وإدارة السياحة في المواقع الطبيعية والثقافية الحساسة؛ والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية في السياحة؛ وأهمية برامج التدريب المهني وبناء القدرات والبحوث.

٥٥ - وفي إطار السنة الدولية للسياحة الإيكولوجية، ٢٠٠٢، التي أعلنتها الأمم المتحدة، تتولى منظمة السياحة العالمية تنظيم سلسلة من المؤتمرات التحضيرية الإقليمية. وفي هذا السياق، سيعقد مؤتمر كُرس خصيصا لبحث التنمية والإدارة المستدامين للسياحة البيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية والجزر الأخرى والذي سيعقد في سيشيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ومن المقرر عقد مؤتمرين إقليميين آخرين للسياحة الإيكولوجية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وسيعقدان في ملديف وفيجي على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت منظمة السياحة العالمية حلقة دراسية بشأن السياحة المستدامة والقدرة التنافسية في جزر البحر الأبيض المتوسط في كابري بإيطاليا عام ٢٠٠٠. وخلصت الحلقة الدراسية، ضمن مسائل أخرى، إلى أن اختيار النهج المستدام للسياحة في جزر البحر الأبيض المتوسط يستلزم قيادة مؤسسية، وتنسيق مع القطاع الخاص، ومشاركة اجتماعية ومساندة تقنية ماهرة، ولتعزيز القدرة التنافسية فيما بين الجزر في المنطقة فإنه من الأساسي أن تركز استراتيجية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية في دعم الاجتماعات التحضيرية الإقليمية وكذلك الأعمال التحضيرية على المستوى الوطني. وتعتزم الإدارة عقد اجتماع تحضيرى إقليمي بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠٠٢.

٦٠ - واستعدادا لمؤتمر القمة، أبرمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفة رسمية اتفاقا من أجل عقد اجتماعات تحضيرية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وسيعقد اجتماع تحضيرى دون إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي في هافانا في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بينما سيعقد نظيره الإقليمي، لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في ريو دي جانيرو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وكمساهمة في الاجتماع دون الإقليمي وفي عملية مؤتمر القمة سيقدم المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منشورا شاملا يتعلق في جملة أمور بتقديم برنامج العمل في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية حتى الآن وحسب البلد.

٦١ - وبغية مساعدة بلدان البحر الكاريبي على الاستعداد وبلوغ توافق الآراء على طريق عقد اجتماعات دولية تشمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، قدم المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دعما فنيا وماليا إلى اجتماع لوزراء منتدى منطقة الكاريبي الذي نظمته أمانة الجماعة الكاريبية في مدينة بليز في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ويضطلع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترينيداد، بالتعاون مع شبكة التنمية الاقتصادية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي، بدور فعال في تحليل مدى استدامة المنطقة في التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

أيضا الشبكة المتنامية لممثلي قطاع الطاقة الذين تربط بينهم مبادرة تقييم معلومات الطاقة المتجددة.

٥٨ - وعلى الصعيد الوطني، أبلغت حكومة فيجي عن الاضطلاع بعدد كبير من المشاريع وخاصة في ميدان الطاقة المتجددة وحفظ الطاقة. وشملت هذه المشاريع، ضمن مشاريع أخرى، مشروع الوقود الإحيائي، الممول من أمانة منتدى جنوب المحيط الهادئ، والذي سيبدأ في أواخر عام ٢٠٠١. ويتمثل هدفه الرئيسي في تزويد قرية واحدة بالطاقة.

سادسا - نحو عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية المستدامة

٥٩ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قررت الجمعية العامة تنظيم مؤتمر قمة لتوطيد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة المتفق عليه منذ عشر سنوات مضت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وسيعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. ويتمثل الهدف الإجمالي لمؤتمر القمة في تجديد الالتزام العالمي، على أعلى مستوى سياسي، بالتنمية المستدامة. وشددت الجمعية العامة على أن العملية التحضيرية ومؤتمر القمة ذاته سيوفران الأساس لمشاركة فعالة لجميع أصحاب المصالح. وتعمل لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة. وأنشئت لجنة توجيهية رفيعة المستوى، برئاسة نائبة الأمين العام وتضم رؤساء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة شؤون الإعلام. وبصفتهم مديري مهام للقضايا المثارة في جدول أعمال القرن ٢١، ستضطلع معظم وكالات الأمم المتحدة بدور فعال في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة. وسيتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع

٦٥ - ويجري تناول مسألة الضعف من خلال الجهود الجارية لعدد كبير من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية. واضطلع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية وفرقة العمل المشتركة بشأن الدول الصغيرة (البنك الدولي وأمانة الكومنولث) بعدد كبير من البحوث الهامة. ومن الواضح أن العمل لم يتقدم بعد إلى المرحلة التي يمكن فيها اتخاذ قرار نهائي بشأن تطبيق مؤشر أو مؤشرات الضعف. وفي حين جرى إبلاغ مداوالات لجنة السياسات الإنمائية بالتقدم المحرز حتى الآن في العمل المتعلق بمؤشرات الضعف الاقتصادية والبيئية، فإن نقص البيانات المتاحة بالنسبة لجميع البلدان، ولا سيما بالنسبة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، أدى إلى صدور بيان ختامي لصالح أي منهجية خاصة مبتسرة في أفضل الأحوال.

٦٦ - وتم الحصول على معلومات محدودة من الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة ومن المصادر الوطنية. وفي الواقع، وبغية التمكين من إجراء تقييم دقيق للأنشطة المضطلع بها على مختلف المستويات، فإنه سيكون من المهم بالنسبة لسلطات الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تضطلع، بمساعدة شركائها، بتقييم لآثار جميع الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، وسيساعد هذا أيضا احتمالات الرد في بلدان ومناطق أخرى.

٦٢ - ونظم مجلس المنظمات الإقليمية بالمحيط الهادئ حلقة عمل في إيبيا بساموا في حزيران/يونيه ٢٠٠١ كجزء من العملية التحضيرية الإقليمية لمؤتمر القمة. وتبادلت البلدان الآراء بشأن الأنشطة الوطنية وناقشت القدرة المطلوبة للمشاركة بصورة فعالة في مؤتمر القمة.

٦٣ - وعلى الصعيد الوطني، أنشأت البحرين لجنة متابعة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، آخذة في الاعتبار برنامج العمل. وتتألف اللجنة من ممثلين من الوكالات الحكومية المختصة. وهي تضطلع حاليا باستعراض وتقييم وطنيين للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومن المتوقع صياغة رؤية متكاملة لخطة عمل وطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تستعد البحرين حاليا لوضع استراتيجية بيئية وطنية ولوضع خطة عمل بيئية وطنية.

سابعاً - الاستنتاجات

٦٤ - تشير التقارير الواردة إلى أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد واصلت، في سياق ولايتها الخاصة، معالجة المسائل المتصلة ببرنامج العمل. واشترك عدد من هيئات الأمم المتحدة في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها لمعالجة العولمة وتحرير التجارة ولا سيما في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية ولكن السجل التراكمي للأنشطة في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصال تشير إلى أنه قد تم إيلاء اهتمام غير كاف لهذا المجال ذي الأولوية. وبالرغم من أن شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تعتبر نشاطا ناجحا لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل بصفة عامة، فإنها لم تتلق تمويلا كافيا لمواصلة تسيير أعمالها وهي في حاجة شديدة إلى الدعم المالي. وتكفلت مساهمات ألمانيا وإيطاليا والنرويج فقط بتمويل الشبكة حتى حزيران/يونيه ٢٠٠١.

المرفق

قائمة بالهيئات والمنظمات والحكومات التي ردت على الطلب المتعلق

بتقديم مدخلات لهذا التقرير

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
برنامج الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
منظمة التجارة العالمية
منظمة الطيران المدني الدولي
المنظمة البحرية الدولية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مرفق البيئة العالمية

* * *

تحالف الدول الجزرية الصغيرة
مشروع تخطيط الكاريبي للتكيف مع تغير المناخ
لجنة المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية
منظمة الدول الأمريكية
أمانة منتدى جنوب المحيط الهادئ
اتفاقية التنوع البيولوجي

* * *

استراليا
جزر البهاما
البحرين
كندا
الدانمرك
فيجي
بالاو